

قطاع الزراعة المصري يغازل الاستثمارات العربية

شركات إماراتية وسعودية وكويتية تتنافس على إنجاز مشاريع زراعية



سد فجوة الغذاء

عاما قابلة للتجديد في منطقة غرب إلى كبار المستثمرين والشركات الكبرى، والنسبة المتبقية لصغار المستثمرين والجمعيات التعاونية وروابط المنتجين. وأضاف "العرب" أن تلك السياسة تعزز سباق الشركات والمستثمرين العرب والخليجيين للاستثمار في قطاع الزراعة المصري، بعكس السياسات السابقة التي كانت الفئحة الحاصلة على فدان واحد تستحوذ على 50 في المئة من الأراضي التي تطرح للاستصلاح الزراعي. وتعتمد السياسة الزراعية الجديدة على استصلاح مساحات كبيرة، من خلال عنصر الميكنة وإنتاج نباتات ذات قيمة مضافة تصلح للتصدير وتعزيز عمليات التصنيع الزراعي على تلك المنتجات. ويحفز التوسع في الاستثمار الزراعي على توطئ صناعات ذات قيمة مضافة تزيد ربحية وعوائد الاستثمارات، ما يشجع على ضخ رؤوس أموال في هذا القطاع.

ورغم نجاح سياسات الاستثمارات الكبيرة في قطاع الزراعة، إلا أنها تواجه تحديات، أبرزها مخزون المياه في الأبار، في حال زراعة محاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، وهو ما يؤثر على مستقبل المشروعات في الأجل الطويل. وتحتاج هذه النقطة إلى خارطة زراعية من خلالها يتم الاتفاق على زراعة محاصيل يعينها تراعي البعد التجاري للمستثمرين، على أن تكون غير كثيفة لاستهلاك المياه. وخصصت وزارة الزراعة 15 ألف فدان بنظام حق الانتفاع للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي لمدة 25

اعلنت المحافظة عن توقيع بروتوكول تعاون مع إحدى الشركات اليونانية لزراعة 10 آلاف فدان، وإقامة منطقة صناعية لإنتاج العصائر والمربيات بتكلفة 100 مليون دولار، واتفقت مع شركة "فوعة" الإماراتية لتطوير وتشغيل مجمع للتمور بخبرة إماراتية. وتعزز القاهرة جاذبيتها الاستثمارية لرؤوس الأموال العربية في قطاع الزراعة من خلال تسهيلات كبيرة تقدمها عبر شركة الريف المصري المسؤولة عن تنمية وزراعة المشروع القومي لاستصلاح مليون و500 ألف فدان.

وتقدم الشركة الأراضي للمستثمرين بتسهيلات في عقود الملكية والمرافق، لطماننة المستثمرين، خاصة بعد المنازعات التي شهدتها الساحة خلال السنوات الماضية، حول عقود ملكية المشروعات وأدت إلى لجوء بعض المستثمرين للتحكيم الدولي.

وتستهدف الاستثمارات السعودية زراعة نصف مليون فدان بمصر، في مجالات إنتاج الحبوب والأعلاف وتربية الدواجن والألبان والسكر. وقالت مجموعة العتيبي للمقاولات والمواد الغذائية الكويتية، إنها تعزز تدشين مشروع زراعي ضخم في مصر، بهدف إعادة تصدير منتجاته للسوق الكويتية. وتعد الكويت ثالث أكبر شريك تجاري عربي لمصر، بعد الإمارات والسعودية. وقال شريف فياض، أستاذ الاقتصاد الزراعي بمركز بحوث الصحراء، إن السياسة التي تنتهجها مصر في استصلاح الصحراء، تقوم على منح 80 في

شجعت فجوة الغذاء المصرية رؤوس الأموال العربية على ضخ استثمارات جديدة في قطاع الزراعة الذي بات مقصدا رئيسيا لفوائض الاستثمارات الأجنبية، تزامنا مع الفورة المتصاعدة في عدد سكان البلاد المتوقع أن يصل إلى 132 مليون نسمة بعد عشرة أعوام فقط.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - شجعت بعض الاستثمارات العربية رحالها إلى قطاع الزراعة في مصر، لخص فرص الاستثمار المتاحة، وسد فجوة الغذاء وتلبية فورة الاستهلاك الكبيرة. وتجاوز عدد سكان مصر المقيمين بالداخل مئة مليون نسمة، يعيشون على 7 في المئة من مساحة البلاد، بخلاف نحو 10 ملايين مواطن يقيمون في الخارج.

وتستورد القاهرة حاصلات زراعية سنويا بنحو 5.4 مليار دولار، وتبلغ واردات الصناعات الغذائية المتنوعة 2.6 مليار دولار، نتيجة ارتفاع معدلات الاستهلاك وزيادة الكبيرة في عدد السكان.

ووقعت محافظة الوادي الجديد في صحراء مصر الغربية، اتفاق تعاون مع شركة "جنان" الإماراتية والبنك الأهلي المصري لإقامة مشروع استثماري زراعي حيواني، وبناء منازل لجذب السكان للمحافظة النائية باستثمار 160 مليون دولار.



شريف فياض

غیرنا سياسة استصلاح الصحراء لجذب المستثمرين

حسين أبو صدام
الاستثمارات العربية تعزز خطط سد فجوة الغذاء

وتعج الوادي الجديد بمشروعات متنوعة لجذب رؤوس الأموال العربية في المجالات التي تتواءم مع التوسع في الاستثمار الزراعي. وتشهد تنفيذ مشروع مصري أميركي لإنشاء مجمع حيواني بطاقة 10 آلاف رأس، وآخر لتربية الدواجن بطاقة 75 مليون طائر خلال 4 سنوات، بهدف إعادة التصدير للخارج، ونحو 150 فداناً لإقامة مشروع لتربية النعام، ويات هذا القطاع وجهة مهمة للاستثمارات عالمياً، فيما

جنيب - أكدت الأمم المتحدة أن فيروس كورونا شطب نحو 3.5 تريليون دولار من أجور الموظفين في العالم، حيث أرخصه بقله على الوظائف بشكل أكبر مما كان يخشى في السابق، مع خسارة مئات الملايين من الوظائف فيما يربح العمال تحت وطأة تراجع "هائل" في مداخيلهم.

وتوصلت دراسة حديثة لمنظمة العمل الدولية إلى أنه في منتصف العام، سجلت ساعات العمل على مستوى العالم تراجعاً بنسبة 17.3 في المئة مقارنة بديسمبر الماضي، أي ما يوازي نحو 500 مليون وظيفة بدوام كامل. ويفوق ذلك الرقم بنحو 100 مليون وظيفة توقعات منظمة العمل الدولية في يونيو بانخفاض ساعات العمل بنسبة 14 في المئة بنهاية فترة الأشهر الثلاثة الثانية في العام.

وقال مدير المنظمة غاي رايدر للصحافيين في مؤتمر بتقنية الفيديو، إن "التداعيات كانت كارثية" مشيراً إلى أن دخل اليد العاملة على مستوى العالم

رهان سعودي على استئناف العمرة لتحريك عجلات الاقتصاد

تنمية الدور الحيوي للسياحة الدينية لوقف الارتهاان للنفط

تزايد رهان السعودية على استئناف نشاط العمرة التي تدر عوائد ضخمة على الدولة وفق بروتوكول صحي يضمن سلامة المعتمرين حيث يندرج ذلك في إطار بحث الرياض عن منافذ تمويل جديدة في خضم عدم تعافي أسعار النفط.

الرياض - تعززت السعودية استئناف نشاط العمرة تدريجياً في خطوة تعكس حرص المملكة على تحريك عجلات الاقتصاد من خلال أضخم سياحة دينية لتخفيف خسائر انهيار أسعار النفط. وأعلنت السعودية أنها ستسمح تدريجياً بإدخال العمرة اعتباراً من 4 أكتوبر للمواطنين والمقيمين في داخل المملكة، ويعد شهر من ذلك للمعتمرين والزوار من خارجها، وذلك بعدما علقت أداء هذه المناسك في مارس بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقالت وزارة الداخلية السعودية في بيان أوردته وكالة الأنباء الرسمية "واس" إن السماح بإدخال العمرة والزياره سيتم على أربع مراحل تبدأ أولاها في 4 أكتوبر حين سيُسمح للمواطنين والمقيمين في المملكة بإدخال العمرة "وذلك بنسبة 30 في المئة (6 آلاف معتمر في اليوم) من الطاقة الاستيعابية التي تراعي الإجراءات الاحترازية الصحية للمسجد الحرام".

وأضاف البيان أنه بعد ذلك بأسبوعين، أي بدءاً من 18 أكتوبر، سيُتاح أمام الفئحة نفسها أي من هم داخل المملكة من مواطنين ومقيمين، بأن يؤنوا مناسك العمرة، وكذلك زيارة المسجد النبوي في المدينة المنورة والصلاة في الحرمين الشريفين، وذلك بنسبة 75 في المئة من الطاقة الاستيعابية التي تراعي الإجراءات الاحترازية الصحية في الحرمين الشريفين.

وفي الأول من نوفمبر تنطلق المرحلة الثالثة حين سيُسمح للمعتمرين والزوار من داخل المملكة، ومن خارجها أيضاً، بإدخال العمرة والزياره والصلوات وذلك بنسبة 100 في المئة من الطاقة الاستيعابية التي تراعي الإجراءات الاحترازية الصحية في الحرمين الشريفين.

وأكد حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين، أن مناخ الاستثمار الزراعي في مصر لا يزال جاذباً بسبب موقع البلاد الجغرافي المتميز الذي يسهل تصدير المنتجات، وتوافر المياه الجوفية في الصحراء بكميات تكفي لري مساحات كبيرة.

وأوضحت الوزارة في بيانها أن قرار استئناف العمرة والزياره اتخذ "استجابة لتطلع الكثير من المسلمين في الداخل والخارج لاداء مناسك العمرة والزياره".

وكانت المملكة علقت "مؤقتاً" في مطلع مارس أداء مناسك العمرة في إطار إجراءات احترازية غير مسبقة اتخذتها للحد من تفشي الجائحة.

كما شملت الإجراءات الاحترازية غير المسبوقة فريضة الحج التي اقتصر أداؤها هذا العام على حوالي 10 آلاف حاج، جميعهم من داخل المملكة، في حين شهد العام الماضي أداء حوالي 2.5 مليون حاج لهذه الفريضة.

وحذر رئيس قسم سياسات التوظيف في المنظمة لساعات في إطار الوضع بالنسبة للعمال قد يزداد سوءاً. وقال إنه في حال أدت موجات ثانية من الإصابات بالفيروس إلى تشديد القيود وتدابير إغلاق جديدة "فإن التداعيات على سوق العمل يمكن أن تقارن بالحجم الذي شهدناه في الربع الثاني من هذا العام".

وحذر رايدر من الذين يدفعون أصحاب القرار للتركيز على الاقتصاد قبل الصحة في استجابتهم لأزمة الوباء، ورأى أنه "من الواضح جداً أن قدرة وسرعة الاقتصاد العالمي في الخروج من سوق العمل، ترتبط بشكل وثيق مع قدرتنا على السيطرة على الوباء".

وتابع "هاتان المسائلتان متشابكتان بشكل وثيق جداً وعلينا أن نتصرف بناء على ذلك الفهم". وذكر تقرير المنظمة أن الدمار الذي لحق بسوق العمل ربما كان أسوأ لولا خطط التحفيز المالي العديدة التي وفرتها الحكومات.



مكة تستعيد زوارها وعقارها

12 مليار دولار قيمة العوائد التي تدرها سنوياً تأدية مناسك الحج والعمرة

وتجني السعودية في العادة مليارات الدولارات سنوياً من السياحة الدينية. وغالباً ما يمثل هذا الحدث تحدياً لوجستياً ضخماً حيث تكثف الحشود الضخمة في الأماكن المقدسة الصغيرة نسبياً مما يجعل الحاضرين عرضة للعدوى.

وتسعى "رؤية 2030" التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى وقف اعتماد اقتصاد المملكة، أكبر مصدر للحاج في العالم، على النفط.

وتأمل الحكومة في استقبال 30 مليون حاج سنوياً بحلول عام 2030.

وكان قرار تعليق الحج والعمرة منذ مارس قد ضرب في الصميم اقتصاد المدينة التي يبلغ عدد سكانها نحو مليوني نسمة، وكذلك اقتصاد المملكة الغنية بالنفط وهو الأكبر في المنطقة.

وولدت طفرة البناء في السنوات الأخيرة مجموعة من مراكز التسوق والشقق والفنادق الفاخرة، بعضها يطل على الكعبة، لكنها أصبحت فارغة من زوارها الآتين من مختلف أنحاء العالم بسبب المخاوف من الفايروس.

وتلحق الإجراءات الهادفة للحماية من الفايروس خسائر بالشركات التي تعتمد على الحج وتشمل مئات الآلاف من الوظائف، من وكلاء السفر إلى الحلاقين في الشوارع ومحاجر بيع الهدايا والمطاعم. وتحصد الكثيرون عن عمليات تسريح العمال على نطاق واسع، أو تخفيض في الرواتب أو تأخيرها.